

Distr.: Limited  
15 October 2012  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة  
تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير  
الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير  
الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات  
المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

الجزائر\*: مشروع قرار

إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية  
غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية  
وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية  
المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان ألماني<sup>(١)</sup> وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان  
النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية  
غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية<sup>(٢)</sup>،

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة  
والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩  
آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.



الرجاء إعادة استعمال الورق

171012 161012 12-54909 (A)



وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(٣)</sup>،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية<sup>(٤)</sup>،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود عام ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(٥)</sup>،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل المئتي،

وإذ تحيط علما بإعلان المئتي الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الرابع لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية المعقود في المئتي، كازاخستان، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢<sup>(٦)</sup>،

وإذ تحيط علما أيضا بالوثائق الختامية للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في الدوحة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، والبيان الوزاري الصادر عن البلدان النامية غير الساحلية الذي اعتمد في إطار تلك الدورة،

وإذ تحيط علما كذلك بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي الحادي عشر للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢<sup>(٧)</sup>،

وإذ تسلّم بأن عدم وجود منافذ برية إلى البحر الذي يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيرا سلبيا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

(٤) انظر القرار ١/٦٥.

(٥) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٦) A/67/386، المرفق.

(٧) A/67/495، المرفق.

وإذ تعيد تأكيد أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطارا أساسيا لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٦/٢١٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الذي قررت فيه عقد مؤتمر استعراض عشري شامل لحالة تنفيذ برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٤، تسبقه، عند الاقتضاء، أعمال تحضيرية على المستويين الإقليمي والعالمي، وأعمال تحضيرية مواضيعية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية"<sup>(٨)</sup>؛

٢ - تعيد تأكيد حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - تعيد أيضا تأكيد أن لبلدان المرور العابر، ممارسة لسيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألامس الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال مصالحها المشروعة؛

٤ - تهيب بالشركاء في التنمية والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف والإقليمية تقديم مساعدة تقنية ومالية ملائمة وكبيرة يجرى تنسيقها على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي<sup>(٢)</sup>؛

٥ - تعيد تأكيد التزامها التام بأن تلي، بشكل عاجل، الاحتياجات الإئتمانية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتتصدى للتحديات التي تواجهها عن طريق التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي، على النحو الوارد في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

٦ - تدعو الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية إلى التعجيل بتعزيز تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي والإجراءات

المحددة الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، على نحو أفضل تنسيقاً، وخصوصاً لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال والهياكل الأساسية للطاقة، بهدف تعزيز القدرة على الاتصال داخل المنطقة الواحدة، وتدعيم قدراتها التحليلية للمساعدة على وضع وتنفيذ سياسات النقل المتناسكة والشاملة دعماً لممرات العبور اللازمة لتيسير التجارة، وتشجع في هذا الصدد التعاون على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي الذي يوفر حلولاً أكثر ملاءمة ومباشرة وفعالية في معالجة قضايا البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛

٧ - **تعرب عن القلق** من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية ما زالا ضعيفين للغاية في مواجهة الصدمات الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على المواجهة والحفاظ على أوجه التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات برنامج عمل ألماتي؛

٨ - **تشجع** المنظمات الدولية المعنية، بما فيها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات البحث المعنية على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، على إجراء بحوث بشأن مدى ضعف البلدان النامية غير الساحلية في مواجهة الصدمات الخارجية، من خلال وضع مجموعة من المؤشرات لمواطني الضعف التي يمكن أن تستخدمها البلدان النامية غير الساحلية لأغراض الإنذار المبكر؛

٩ - **تؤكد** أهمية التجارة الدولية وتيسير التجارة باعتبارهما من أولويات برنامج عمل ألماتي، وتلاحظ أن المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة الكفاءة في تدفق السلع والخدمات وتحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولي نتيجة لانخفاض تكاليف المعاملات، وهيب بالمجتمع الدولي كفاءة أن يفى الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الوارد في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة بالهدف المتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات، بوسائل شتى منها تخفيض مدة النقل وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود؛

١٠ - **تهيب** بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذاً فعالاً، مع إيلاء الاعتبار الكافي للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك بناء القدرات لصياغة السياسات التجارية والمشاركة في المفاوضات التجارية

وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تنويع منتجاتها المخصصة للتصدير وزيادة قيمتها المضافة من خلال مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز القدرات الإنتاجية بقصد زيادة القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات، بما في ذلك عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

١١ - **تهيب** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية مواصلة إدماج برنامج عمل الماتي في برامج عملها المناسبة، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام بذلك، مع المراعاة التامة للاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الماتي<sup>(٩)</sup>، وتشجعها على أن تستمر، حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة بشكل جيد في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة؛

١٢ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، من أجل تطوير الهياكل الأساسية والقدرة على الاتصال وتحقيق التكامل في شبكات السكك الحديدية والطرق الإقليمية وتعزيز الأطر القانونية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتشجعها على مواصلة تقديم دعمها، وترحب في هذا الصدد بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الممثل السامي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، من أجل المساعدة على وضع اتفاق حكومي دولي بشأن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا؛

١٣ - **تحث** البلدان النامية غير الساحلية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء مركز تفكير دولي للبلدان النامية غير الساحلية أو لم تصدق عليه بعد على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين مركز التفكير من العمل بكامل طاقته، وتدعو مكتب الممثل السامي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، إلى دعم مركز التفكير ليتمكن من الاضطلاع بدوره؛

(٩) انظر القرار ٢/٦٣.

١٤ - **تخطط علما** بنتائج الاجتماع المواضيعي العالمي الرفيع المستوى بشأن التجارة العالمية وتيسير التجارة والمعونة لصالح التجارة الذي عُقد في ألماتي في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العشري الشامل لحالة تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

١٥ - **تقرر** أن يُعقد في عام ٢٠١٤، على نحو ما دعت إلى ذلك الجمعية العامة في الفقرة ٢١ من قرارها ٦٦/٢١٤، مؤتمر استعراض عشري شامل لحالة تنفيذ برنامج عمل ألماتي، على مدى خمسة أيام في مكان وموعد يحددان لاحقا بالتشاور مع الحكومة المضيفة، وتُحدد ولاية المؤتمر في ما يلي:

(أ) إجراء تقييم شامل لحالة تنفيذ أقل البلدان نموا وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية لبرنامج عمل ألماتي، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتحديد العقبات والقيود التي صودفت، وكذلك الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها؛

(ب) تحديد السياسات الفعالة على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والمحلي في ضوء نتيجة التقييم، وكذلك التحديات والفرص الجديدة والناشئة، والوسائل اللازمة لمعالجة التحديات واستغلال الفرص؛

(ج) التأكيد من جديد على الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ومعالجة التحديات التي تواجهها، وفق ما أُعلن عنه في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخصوصا الاحتياجات المتصلة بالتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

(د) حشد المزيد من الدعم والعمل الدوليين لصالح البلدان النامية غير الساحلية، وصياغة واعتماد إطار جديد للشراكة الإنمائية للعقد القادم بهدف دعم البلدان النامية غير الساحلية في ما تبذله من جهود من أجل الاندماج الفعال في النظام التجاري الدولي والاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٦ - **تقرر أيضا** أن تُعقد اجتماعات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية التي نصت عليها الجمعية العامة في الفقرة ٢٢ من قرارها ٦٦/٢١٤ في نيويورك في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٤، وأن يستغرق كل اجتماع ثلاثة أيام من أيام العمل؛

١٧ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يكفل، بوصفه مركز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأعمال التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العشري، عملاً بالقرار ٦٦/٢١٤، القيام بالأعمال التحضيرية للمؤتمر بفعالية وكفاءة وفي الوقت المناسب، وأن يواصل حشد المشاركة النشطة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتنسيق تلك المشاركة؛

١٨ - **تطلب** من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية بتقديم الدعم اللازم للعملية التحضيرية وللمؤتمر نفسه والمشاركة فيهما بفعالية، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي للنقل على الطرق ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام بذلك، كل في نطاق الولاية المنوطة به؛

١٩ - **تدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية، وغيرها من الجهات المانحة، إلى تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماي الوزاري الدولي ومشاركة ممثلي البلدان النامية غير الساحلية في كل من العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه؛

٢٠ - **تقر** بأهمية إسهام ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، في المؤتمر وفي عملياته التحضيرية؛

٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة، وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف الجهود الإعلامية والمبادرات المناسبة الأخرى الرامية إلى تعزيز الوعي العام لصالح المؤتمر، بطرق منها إبراز أهداف المؤتمر وأهميته؛

٢٢ - **تطلب** إلى الأمناء التنفيذيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يضعوا، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع مكتب الممثل السامي، الترتيبات الموضوعية والتنظيمية اللازمة وأن ينظموا الاجتماعات الاستعراضية التحضيرية على الصعيد الإقليمي في عام ٢٠١٣؛

٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي وعن التقدم المحرز في العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العشري؛

٢٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين، تحت البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة"، البند الفرعي المعنون "مؤتمر الاستعراض العشري الشامل لحالة تنفيذ برنامج عمل ألماتي".